



إعادة بناء الاقتصاد الياباني

إن المراجعة العامة التي قامت بها اليابان بعد الحرب والنتائج التي أفرزتها، لم تكن محصورة في الجوانب السياسية، وإنما تعدتها لتشمل الجوانب الاقتصادية كذلك. وكان من اليسير إدراك أن التضخم الذي أصاب اقتصاد اليابان في حقبة ما بعد الحرب، كان أكبر المشكلات الاقتصادية التي عانتها اليابان آنذاك والتي كانت في أمس الحاجة إلى حل عاجل وجذري يتمثل في رفع الناتج القومي وتوفير فرص العمل وإعادة هيكلة الاقتصاد الذي كان قائماً على اقتصاد الحرب. وبسبب الدمار الذي أصاب البلد وانهايار الصناعة العسكرية، فإن معدل الفرد من الناتج القومي مقارنةً بمثيله في الولايات المتحدة انخفض عام 1945م إلى 18% وهي أدنى مستوياته منذ إصلاحات (ميجي).

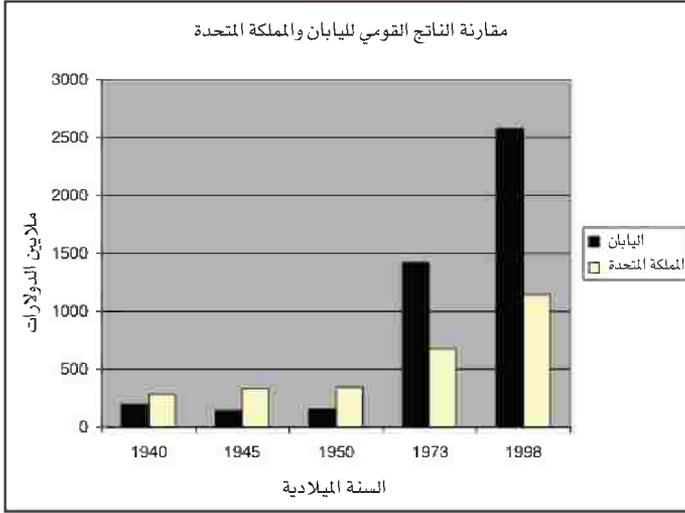
ولمعالجة مشكلة التضخم سارعت حكومة (يوشيدا) عام 1949م بإنشاء وزارة التجارة الخارجية والصناعة (MITI) وذلك بدمج وكالة التجارة الخارجية مع وزارة الصناعة والتجارة الداخلية. وأوكلت إلى الوزارة الجديدة مهمة القيام بكل ما من شأنه زيادة الإنتاج الصناعي وإيجاد فرص وأسواق للتصدير وتوفير البيئة المناسبة لذلك بوضع السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية. ولم ينحصر دور الوزارة في وضع السياسات، وإنما تعداها ليشمل وضع الخطط والإستراتيجيات العامة والتوجيه والرعاية للقطاع الصناعي وتوفير الدعم له في مجالات التكنولوجيا والحماية الجمركية وتوفير المعلومات عن الصناعات المنافسة واحتياجات الأسواق العالمية. وبسبب أهمية الوزارة والأولوية التي أولتها اليابان للتصنيع صار تقليداً على جميع رؤساء الوزارات أن يشغلوا منصب وزير التجارة الخارجية والصناعة قبل تسلمهم مسؤولية رئاسة الحكومة، واستمرت هذه السياسة حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك للتدليل على أن تشجيع التصنيع هو الأولوية الأولى بالنسبة إلى جميع مؤسسات المجتمع والدولة.

1.6. المعجزة الاقتصادية اليابانية

في المدة الواقعة بين عامي 1954 و1967م كان معدل نمو الناتج القومي الياباني أكثر من عشرة في المئة مسجلاً أعلى نسبة في



العالم، وهي أسرع بثلاث مرات من الاقتصاد الأمريكي. والشكل الآتي يوضح نمو الاقتصاد الياباني مقارنةً باقتصاد المملكة المتحدة. على أن هذا النمو الذي ليس له مثيل في التاريخ لم يأت من فراغ، وإنما يجب أن يفسر ضمن الإطار العام، فخلافاً للدول الآسيوية المجاورة، فإن اليابان كانت تتمتع بخصائص وصفات جعلتها في غنى عن بناء الاقتصاد من الصفر، حيث كانت تمتلك قوة عاملة مدربة ورقتها من حقبة ما قبل الحرب، وكذلك تمتلك شعباً على درجة عالية من الثقافة مع انتشار واسع للمهارات الصناعية وقيم أخلاقية ظاهرة تدعو للتطور مع وجود طبقة إدارية كبيرة إضافة إلى الترابط بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال التطوير الصناعي. لقد كانت أسس النهضة الصناعية في اليابان راسخة، ولم تكن هناك حاجة لإعادة البناء وتوجيه الاقتصاد الوجهة الصحيحة، وهنا يأتي دور القيادة التي يفرزها الشعب في إدارة الأزمات وإعادة البناء، سواء كانت في القطاع الخاص أو العام، كما سيأتي شرحه فيما بعد. فإذا ما توافرت هذه العوامل جميعاً مع شيء من حسن الطالع، فإن النجاح سيكون شبه مؤكد.



الشكل 6-1 يوضح النمو السريع للاقتصاد الياباني بعد عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وهو يعرض أيضاً مقارنة مع اقتصاد بريطانيا، إحدى الدول المنتصرة في الحرب التي كان اقتصادها قبل عام 1951 أكبر بكثير من اقتصاد اليابان، الدولة التي هُزمت في الحرب من قِبَل بريطانيا وحلفائها.

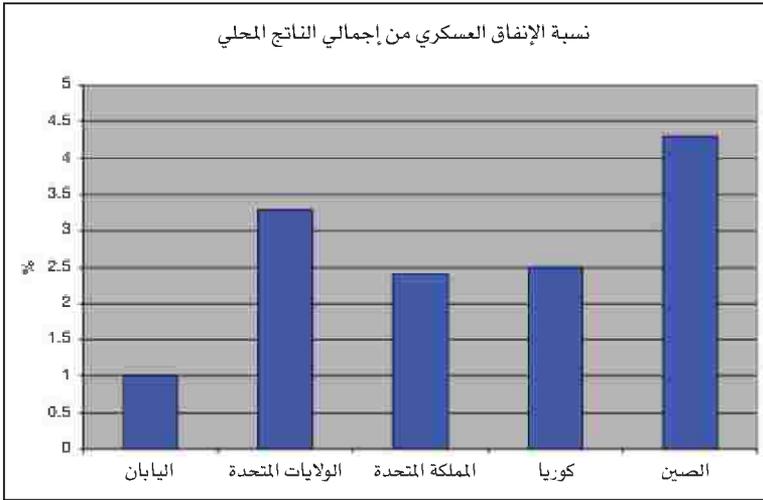
إن النمو الاقتصادي الياباني في مرحلة ما بعد الحرب لم يأت من قبيل المصادفة، وإنما ساعدت عليه عوامل عدة، أهمها⁽¹⁾:

1- الخراب الذي سببته الحرب أعطى الصناعة اليابانية فرصة للتخلص من التقنية التي عفا عليها الزمن وإبدالها بأحدث التقنيات والأساليب الصناعية، وإن اليابانيين استطاعوا، ليس فقط نقل الأساليب الصناعية الغربية، وإنما تطويرها، كما سنرى في مبحثنا القادم عن أساليب التطوير ورفع الجودة الصناعية في استخدام نظريات العالم الأمريكي (أدوارد ديمنغ).

(1) Duus, p-256.



2- إلغاء المؤسسة العسكرية حرّر الإمكانيات البشرية والمادية التي كانت متجهة في سبيل خدمة الأغراض العسكرية من النواحي الإدارية والعملية، وسببت إعادة وجهتها في اتجاه إنماء القطاع الاقتصادي المدني، ذلك أن اليابان على سبيل المثال أنفقت عام 1938م نحو 16% من الناتج القومي على القطاع العسكري. في حين أن الإنفاق العسكري الياباني لحقبة ما بعد الحرب لم يتجاوز 1% كما هو مبين في الشكل أدناه:



الشكل 2-6 مقارنة نسبة الإنفاق العسكري بين اليابان وبعض الدول.

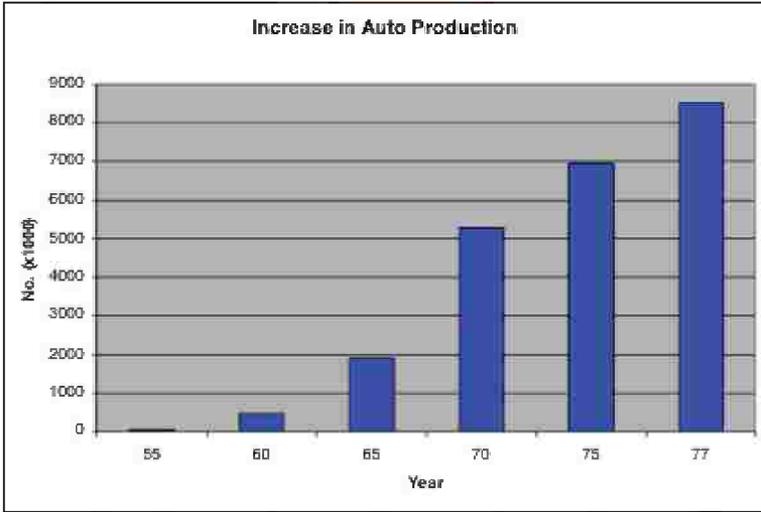
3- العوامل السكانية: من الأمور التي ساعدت على النهضة الصناعية في اليابان النسبة العالية للتوفير التي يتمتع بها المواطن الياباني مقارنة بالدول الأخرى، ولعل ذلك كان من إحدى نتائج المعاناة التي عاناها الشعب الياباني في أثناء حقبة الحرب.

4. العوامل الخارجية التي هي مجمل العوامل الخارجية التي نتجت عن سعي الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى ترسيخ انتصاراتها ووضع اللمسات الأخيرة على الخريطة السياسية العالمية، ولعل من أوضح وأهم تلك العوامل كان اندلاع الحرب الكورية التي ابتدأت في شهر (يونيو) 1950م بين قوات كوريا الجنوبية التي تحظى بتأييد الأمم المتحدة من جهة وكوريا الشمالية التي تساندها جمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى. هذه الحرب التي استمرت قرابة ثلاث سنوات، وما نتج عن وجود للقوات الأمريكية على شبه الجزيرة الكورية منح اليابان الفرصة التي تبحث عنها لإثبات أهميتها في أداء الدور الجديد في الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي والصين. وإضافة إلى الأهمية السياسية كانت هناك كثير من الفوائد الاقتصادية التي جنتها اليابان من الحرب الكورية بوصفها نقطة الدعم اللوجستي للقوات الدولية في كوريا الجنوبية.

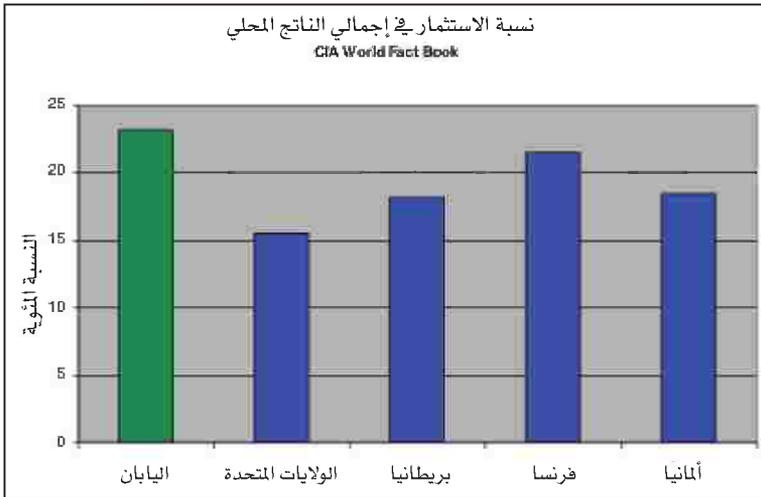




وهناك مثال آخر، وهو حرب (يونيو) 1967م وحرب (أكتوبر) 1973م بين الدول العربية وإسرائيل اللتان نتج عنهما قيام الدول العربية بقطع إمدادات النفط عن الدول التي أيدت إسرائيل، وما يهمننا هنا هو أن هذه المقاطعة التي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار المحروقات في العالم وخصوصاً في الولايات المتحدة أدت بكثيرين إلى البحث عن السيارات التي تتمتع بكفاءة عالية، ولا تستهلك الكثير من الوقود. لم تكن شركات صناعة السيارات الأمريكية جاهزة لهذه الهزة بعكس الشركات اليابانية التي نزلت إلى الأسواق بسيارات ذات كفاءة عالية وأشكال جميلة ما أدى إلى نمو كبير في إنتاج السيارات اليابانية وزيادة كبيرة في حصتها من الأسواق العالمية، وبذلك استطاعت أن تنافس الشركات الأمريكية في عقري دارها. والرسم البياني يوضح الزيادة الكبيرة في إنتاج السيارات اليابانية في العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب، وصدق القائل: مصائب قوم عند قوم فوائد.



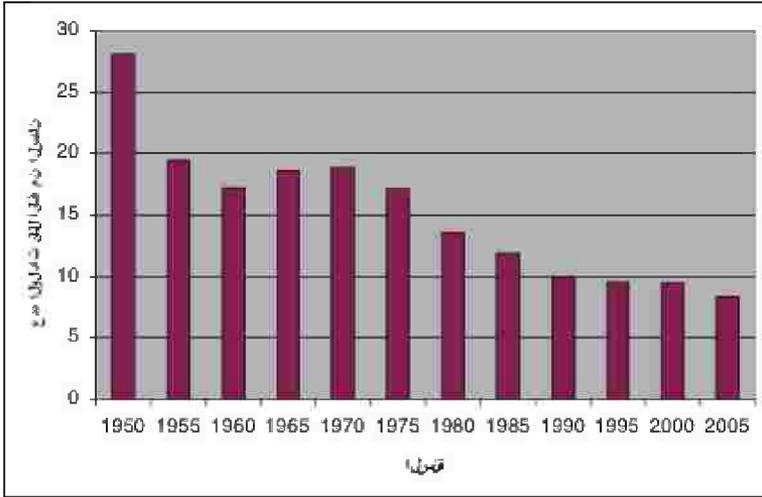
الشكل 3-6 الزيادة الكبيرة في إنتاج السيارات اليابانية



الشكل 4-6 مخطط بياني يوضح نسبة مساهمة الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات الدول المتقدمة عام 2007م.



إضافة إلى ذلك، فإن استقرار نسبة زيادة السكان في اليابان، لكونها لم تشهد نمواً عالياً في نسبة المواليد في مرحلة ما بعد الحرب. بل على العكس، فإن تلك المعدلات شهدت هبوطاً مستمراً منذ نهاية الحرب باستثناء مرحلة صعود قليل للمدة بين 1965م إلى 1970م، ثم ما لبثت النسبة أن عاودت الهبوط وبمعدلات أسرع، كما هو مبين في الشكل البياني أدناه:



الشكل 5-6 مخطط بياني يوضح أعداد المواليد لكل ألف من السكان في اليابان في حقبة ما بعد الحرب⁽¹⁾.

2.6. بناء الجودة في التصنيع

كانت المشكلة الأساسية التي تقف أمام انطلاق الصناعة اليابانية أن جودة البضائع المصنعة لم تكن بالمستوى المطلوب،

(1) Statistical Handbook, p-13.

وإنما على العكس من ذلك، فقد كانت معروفة برداءة الجودة، لدرجة أن ذلك صار السمة الملازمة للمنتجات اليابانية. وما زال بعض من عاصر تلك الحقبة يتذكر جيداً أن رداءة الجودة كانت المرادف لعبارة (صنع في اليابان). من أجل ذلك فكر اليابانيون في أن يعملوا شيئاً لرفع جودة البضائع، ولم تسعفهم خبراتهم في ذلك حتى وصل إلى سمعهم أن عالماً أمريكياً يعمل في مختبرات شركة (بيل) للتليفونات قد طور نظرية في استخدام الإحصاء في السيطرة النوعية ورفع الجودة، فصارت عندهم الرغبة في تعلم هذه النظرية؛ لعلها تفيدهم في تطوير الواقع الصناعي.

وكان حسن الحظ قد خدم اليابانيين هذه المرة، فصادف أن قوات الاحتلال قد استقدمت هذا العالم للمساعدة، ليس على حل مشكلة رداءة البضائع، وإنما على عملية التعداد السكاني المزمع إجراؤه في اليابان عام 1947م. وكان ذلك العالم هو الدكتور (إدوارد دمينغ) الذي كان قد طور نظرية (شوهارت) في أثناء عمله في وزارة الزراعة الأمريكية. وكانت النظرية تقول: إن الإحصاء يمكن أن يستخدم في السيطرة الصناعية ورفع كفاءة الإنتاج. لم يكتفِ (دمينغ) بذلك، بل أضاف إليه جانباً آخر، وهو أن الإحصاء يمكن أن يستخدم ليس فقط في عملية الإنتاج، بل في تطوير عملية الإدارة الصناعية التي تسيطر على الإنتاج.



استغل اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين فرصة وجود الدكتور (دمينغ) في اليابان، ودعوه لإلقاء سلسلة من المحاضرات حول استخدام الإحصاء في السيطرة الصناعية، إضافة إلى شرح تفاصيل أسلوبه الجديد في النظرة إلى عملية الإنتاج وتقليل التكلفة عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التبذير (waste). رحب (دمينغ) بالفكرة، وتحمس لها؛ لأن هذه النظرية التي لم تلقَ قبولاً أو اهتماماً من المؤسسات الصناعية الأمريكية التي كانت في خضم التوسع في الإنتاج الذي جاء عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك لم يكن لديها أدنى اهتمام بالجودة، وإنما كان جل اهتمامها رفع كمية الإنتاج وزيادة الأرباح بالاستجابة لحاجة الأسواق، ولأن هامش الأرباح كان عالياً جداً وحاجة الأسواق كبيرة، كانت الطريقة التقليدية في التصنيع، القائمة على الإنتاج، ثم الفحص ورمي المعطوب، أكثر من كافية بالنسبة إليهم.

من أدوارد دمينغ وما أسس نظامه لرفع الجودة؟

- ولد وليم (إدوارد دمينغ) في ولاية (آيوا) في الولايات المتحدة عام 1900م.
- حصل على البكالوريوس من جامعة (وايومنغ) في الهندسة الكهربائية عام 1921م.

- حصل على الماجستير من جامعة (كلورادو) عام 1925م والدكتوراه من جامعة (بييل) عام 1928م في الرياضيات الفيزيائية.
- عمل في قسم الإحصاء في وزارة الزراعة الأمريكية في المدة بين عامي 1927م - 1937م وتعرف إلى نظرية العالم الإحصائي (شوهارت) الذي يُعدّ مؤسس علم استخدام الإحصاء في السيطرة الصناعية. وجمع وحرر كتاباً عن (استخدام الإحصاء من وجهة نظر الجودة الصناعية) الذي هو عبارة عن مجموعة محاضرات (شوهارت) حول الموضوع.
- طور دمينغ هذه النظرية، وأضاف إليها أهمية الإحصاء في إدارة العملية الإنتاجية، ووضع نظاماً صناعياً متكاملًا على تلك الأسس النظرية.
- عمل مستشاراً لقسم الإحصاء السكاني في الولايات المتحدة في المدة بين 1939-1945م.
- عمل أستاذاً للإحصاء في جامعة (نيويورك) قسم إدارة الأعمال 1945-1993م. ودرس في جامعة كولومبيا.
- بدأت صلته باليابان عام 1947م عندما استضافته سلطات الاحتلال العسكري في اليابان للعمل مستشاراً في الإحصاء السكاني.
- لبي دعوة اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين، وألقى سلسلة من المحاضرات حول نظريته في الجودة الصناعية. وجد اليابانيون



- ضالتهم في هذه النظريات التي لم يهتم بها الصناعيون الأمريكيان إلا بعد حين.
- استطاعت كثير من الشركات اليابانية أن تحقق تقدماً كبيراً في رفع مستويات الجودة، وأصبحت نظرية (دمينغ) أكثر من أسلوب صناعي، وإنما منهجية في الإنتاج والتطوير.
- عام 1960م قدم رئيس الوزراء الياباني (كيشي) بالنيابة عن الإمبراطور الوسام الياباني من الدرجة الثانية للدكتور دمينغ على جهوده في إدخال الطرق الحسابية في الإحصاء السكاني.

برنامج دمينغ في رفع الجودة:

- وضع إدوارد دمينغ برنامجاً متكاملاً لرفع الجودة الإنتاجية، ولخص برنامجه في 14 نقطة، وهي (1):
1. توحيد الهدف: يجب أن يسير كل من يعمل في المؤسسة في اتجاه هدف واحد، وهو رفع الجودة في الإنتاج. ولكي يتحقق الهدف، فواجب المؤسسة أن توفر الموارد المطلوبة للإبداع والبحوث وتطوير العاملين وكذلك تحسين الإنتاج وتطويره.
 2. يجب العمل على تغيير المفاهيم والفلسفات والشعور بميلاد عصر جديد، وعلى المديرين أن يستيقظوا من غفلتهم، وأن يتعلموا مسؤوليتهم.

(1) Deming p-17-50.

3. الجودة في الإنتاج بدلاً من الفحص: يجب إلغاء الحاجة إلى الفحص النهائي للمنتج وإبدال ذلك برفع جودة المنتج والتأكد من أن جميع البضائع المصنعة تستوفي شروط الجودة.
4. تقليل التكلفة الإنتاجية، وليس السعر: يجب الكف عن إعطاء المشروعات لمن يتعهد بالإنتاج بالتكلفة الأقل بغض النظر عن الجودة، وكذلك محاولة بعض الشركات تقليل الأسعار عن طريق شراء المواد الأولية بأدنى الأسعار دون النظر إلى الجودة وإبدال ذلك بعملية تقليل تكلفة الإنتاج عن طريق رفع الجودة والتقليل من الإسراف الذي تسببه عملية إنتاج البضائع المرفوضة التي لا تستوفي شروط الجودة.
5. التطوير المستمر: عملية التطوير عملية مستمرة، وتشمل كل مرافق العمل، كالإنتاج والتطوير والتصميم والخدمات.
6. التدريب المستمر: وذلك بإبدال التدريب التقليدي الذي ينقل العامل إلى بيئة تدريبية مثالية، وإبدال ذلك بتدريب العاملين تحت ظروف بيئة العمل الحقيقية.
7. التطبيق الفعلي للقيادة Leadership في العمل بدلاً من الإشراف Supervision.
8. إزالة الخوف من قلوب العاملين.



9. إزالة الحواجز بين أقسام العمل في المؤسسة وجعل جميع الأقسام من التطوير والتصميم والخدمات والمبيعات تعمل معاً مع قسم الإنتاج من أجل رفع الجودة.
10. إلغاء الشعارات والعناوين التي تدعو العاملين إلى تقليل العطل في المنتج.
11. إلغاء الأساليب الإدارية التي تدفع في اتجاه أهداف رقمية وابدال ذلك بإدخال الحرفية في العمل.
12. إزالة جميع الحواجز التي تحول بين العامل، وأن يشعر بالفخر في إنتاج يده.
13. يجب إقامة برامج جادة لتطوير نوعية العاملين.
14. يجب أن يعمل كل من يعمل في المؤسسة على تحقيق هذا التحول الذي هو مسؤولية الجميع، وليس الإدارة فقط.

3.6. التطبيق في اليابان:

استطاع (دمينغ) أن يحدث ثورة صناعية في اليابان في مدة قياسية. والسؤال هو: لماذا نجح دمينغ في اليابان وفشل في أمريكا؟ الإجابة عن هذا السؤال المهم تكمن في أمرين: الأول هو أن الشركات الأمريكية كانت مشغولة جداً برفع الإنتاج للاستجابة لحالة التوسع الكبير التي كانت سائدة في المجتمع الأمريكي في

مرحلة ما بعد الحرب. ولأنها كانت توفر الأرباح، فلم يكن عندها الوقت أو الاستعداد للتغيير. أما الشركات اليابانية والاقتصاد الياباني، فإنه كان قد بلغ الحضيض في مرحلة ما بعد الحرب. ولذلك، فإن الإنسان الياباني كان وبلا شك أكثر استعداداً للتغيير.

أما العامل الثاني، فإن السيد (دمينغ) أدرك بعد قليل من بداية اهتمامه باليابان أن عليه ألا يكرر الخطأ نفسه الذي وقع فيه في الولايات المتحدة ألا وهو الاكتفاء بالحديث مع المختصين والخبراء في الموضوع، وليس الذين ييدهم القرار، أما هذه المرة فقد قرر أن يتحدث إلى أصحاب القرار، وبالفعل استطاع في مدة قصيرة إقناعهم بنظريته وأهمية تطبيقها⁽¹⁾. فبدلاً من الحديث مع أصحاب التخصص في الجودة، كما فعل في الولايات المتحدة، فضل الحديث مع أصحاب القرار، حيث بدأ باتحاد الصناعات اليابانية (كيدانرن) وهو أقوى مؤسسة تمثل كبريات الشركات اليابانية، وهي التي لها الأثر الأكبر في تحديد توجهاتها المستقبلية والمدافعة عن مصالحها.

قامت مؤسسة (كيدانرن) بجمع رؤساء الشركات الكبيرة للاستماع إلى أفكار (دمينغ) الذي استطاع أن يقنعهم بجدوى برنامجه لتطوير الجودة. وكانت النتيجة قيام نظام متكامل للجودة

(1) Aguayo 238.



في اليابان الذي يعرف بنظام (كايزن)⁽¹⁾ والذي يعني عملية التطوير المستدامة. وكلمة (كايزن) في اللغة اليابانية مكونة من رمزين هما:

- 1- كاي: وتعني المدرسة أو التغيير والمضي في سبيل التغيير.
 - 2- زن: وهي تعني (جيد) وكذلك من معانيها الحكمة.
- وبذلك يكون معنى (كايزن) التغيير الجيد أو التغيير المدروس.
- أما باللغة الصينية فتلفظ (غاي شن) ولها المعنى نفسه.

ويقوم نظام (كايزن) على خمسة مبادئ هي:

- 1- العمل بروح الفريق.
- 2- الالتزام والانضباط الذاتي.
- 3- رفع المعنويات.
- 4- حلقات الجودة.
- 5- تقديم المقترحات لتطوير العمل.

والمقصود بحلقات الجودة عملية إقامة مجاميع تشتمل على جميع العاملين في جميع أقسام الشركة بغض النظر عن طبيعة عمل القسم أو مستوى العاملين فيه، ويشمل ذلك أقسام المبيعات والتصميم والإدارة والإنتاج وغيرها حتى يشمل من يقومون

(1) Masaaki.

بالحراسة وغير ذلك. كل هذه الفرق تلتقي، وتقوم بوضع المعايير للعمل والمقترحات المطلوبة لتطوير الأداء وعليها مسؤولية وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ ومتابعة النتائج وتدوين العملية.

وهذه المقترحات يمكن أن تشمل جميع جوانب العمل، ولا يشترط أن يكون لها مردود كبير، وإنما لكل فريق أن يحدد أولويات التطوير بحسب ما هو مهم وما هو ممكن. ومن أهم الشركات التي قامت بتطبيق هذه الأنظمة شركة (تويوتا) لصناعة السيارات التي طورت نظاماً متكاملاً لصناعة السيارات، الذي يُعدّ النظام الأفضل عالمياً في صناعة السيارات. ولقد زرت بنفسني واحداً من أكبر مصانع الشركة في مدينة (تويوتا) واطلعت بنفسني على كثير من الأفكار التطويرية التي اقترحها العاملون في الشركة. وعلى العموم، فإن الشركات اليابانية التي تعمل بنظام (كايزن) تتسلّم على المعدل بين 25-30 مقترحاً من كل عامل في الشركة، وتدخل المقترحات التي يقدمها العامل في تقويم أدائه السنوي من قبل الإدارة.

4.6. آثار التحول الاقتصادي في اليابان

لدراسة التحول الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يتخذ العلماء معايير عدة، مثل دراسة انتقال اليد العاملة بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد أو قياس حجم المساهمة لهذه القطاعات في الناتج القومي. وأهم القطاعات هي:



1- القطاع الأولي Primary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي تشمل على استخراج المادة الطبيعية من الأرض دون إضافة قيمة صناعية، مثل الزراعة، والرعي، والصيد، واستخراج المعادن من المناجم، وما شابه ذلك.

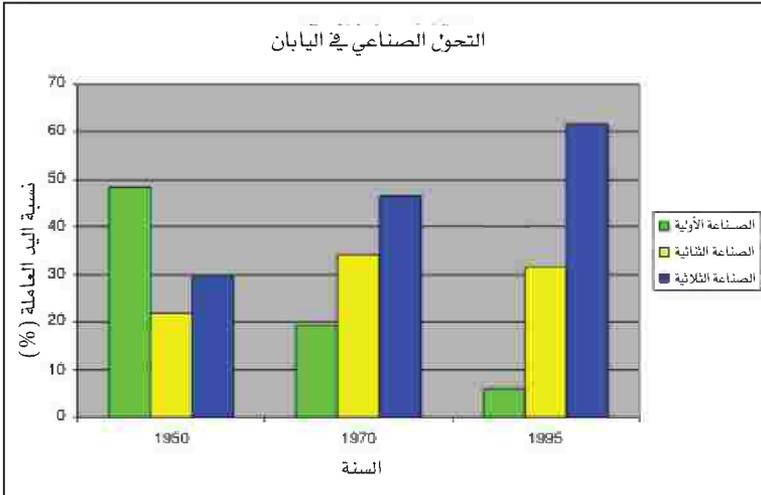
2- القطاع الثنائي Secondary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عنها مواد مصنعة، مثل صناعة الأجهزة والمعدات الثقيلة والخفيفة، كالنسيج وصناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية والنسيج وإنتاج الطاقة وبناء البيوت والأنشطة الهندسية.

3- القطاع الثلاثي Tertiary: ويمثل الأنشطة الاقتصادية التي توفر الخدمات للمؤسسات والأفراد، مثل التأمين والبنوك والمطاعم والفنادق والنقل والترفيه، وما شابه ذلك.

ففي الاقتصاديات البدائية تكون المساهمة في القطاع الأولي هي الأكبر؛ ذلك لأن النشاط الاقتصادي مبني على المواد الأولية، مثل الزراعة واستخراج المواد الأولية، مثل النفط والفحم وبيعها من دون تصنيع.

ولدراسة التحول في النشاط الاقتصادي في اليابان في مرحلة ما بعد الحرب نلاحظ أن نسبة اليد العاملة المساهمة في القطاع الأولي قد انخفضت بشكل كبير من 49% عام 1950م إلى 6% عام 1995م، وهذا يدل على تحول العمالة من الزراعة إلى

القطاع الصناعي لأسباب منها ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بمثلها في القطاع الأولي وكذلك إدخال المكننة في القطاع الأولي، كالصيد وتربية المواشي والزراعة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأرقام تعكس زيادة السكان. أما فيما يتعلق باليد العاملة في قطاع الخدمات، فإنها قد زادت من 30% إلى أكثر من 60% للمدة نفسها⁽¹⁾. كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

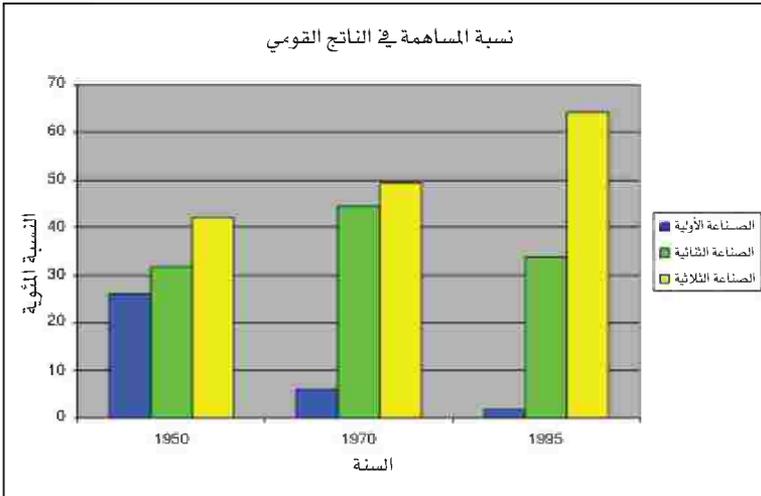


الشكل 6-6 يوضح التغير الكبير الذي حصل في نسبة مساهمة اليد العاملة اليابانية في القطاعات الرئيسة الثلاث التي تعكس التوجه نحو التصنيع في مرحلة ما بعد الحرب.

(1) The Book of Statistics, p-30.



ونلاحظ التوجهات نفسها ، عندما ندرس التحول في مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي، كما هو موضح في الشكل الآتي، فنسبة مساهمة القطاع الأولي مثلاً تحولت من 26% عام 1950م لتقل، وتصل إلى 1.8% مع حلول عام 1990م وهذا دليل على النمو الكبير في القطاعات الأخرى التي أضعفت من نسبة مساهمة القطاع الزراعي وكذلك ارتفاع الأجور التي تؤدي إلى زيادة كمية المواد الأولية المستوردة أمام البضائع المنتجة محلياً. وعلى العكس نرى أن نسبة مساهمة القطاع الثلاثي ارتفعت للمدة نفسها من 42% إلى 64%، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه⁽¹⁾:



الشكل 6-7 شكل بياني يوضح النمو السريع للناتج القومي الياباني في حقبة ما بعد الحرب العالمية مقارناً بمثيله البريطاني.

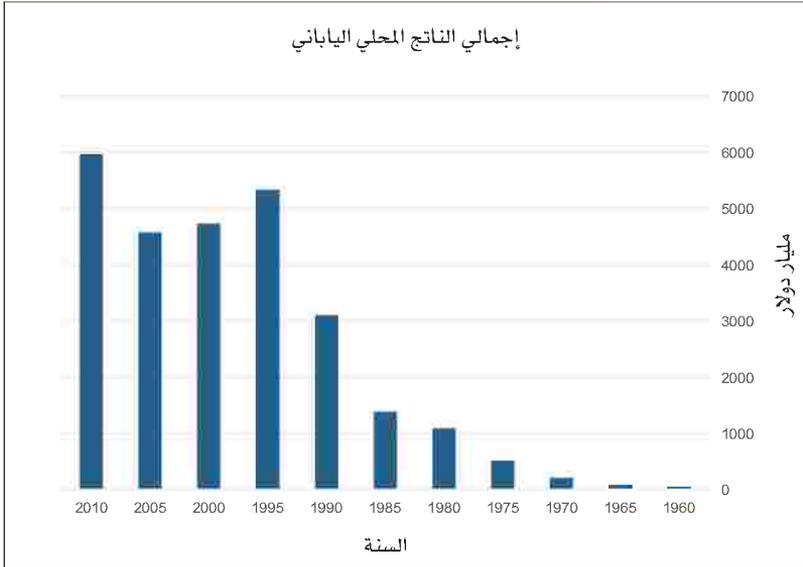
(1) Yoshikawa, p-111. also The Book of Statistics, p-30.

شكل بياني يمثل الزيادة في النسبة بين معدل الناتج القومي للفرد الياباني والأمريكي لحقبة ما بعد الحرب⁽¹⁾.

5.6. معدلات النمو في الناتج القومي الياباني

جميع هذه العوامل دفعت بالاقتصاد الياباني إلى النمو وبشكل كبير، فأصبحت الشركات اليابانية بين عشية وضحاها تقود العالم في مسألة الجودة النوعية في التصنيع. هذه السياسة العامة في التركيز على التصنيع والتصدير التي قام على تنفيذها القطاعان العام والخاص آتت ثمارها بشكل واضح وفي مدة قياسية استطاعت بها اليابان أن تتجاوز كثيراً من الدول المنافسة، والشكل البياني أدناه يعطي تفاصيل أكبر عن حجم النمو في الناتج المحلي الياباني بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية. والحقيقة أن الكلمات تعجز عن وصف النجاح الباهر الذي حققته اليابان في هذه المرحلة القياسية، والذي يصدق في وصفه عبارة «المعجزة الاقتصادية».

(1) Evans, p-370.



الشكل 6-8 رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الياباني بين 1960 إلى 2010

بقليل من التمعن في هذه النتائج لا بد أن نخلص إلى حقيقة واحدة، وهي أن اليابان من خلال عملية مراجعة النفس والتخطيط السليم والقيادة الحريصة، استطاعت بحق أن تحول الهزيمة إلى نقطة انطلاق وإلى انتصار كبير.

